

كانت لاسلافه في غابر الازمان ولذالك كان كثير الاهتمام برؤية أماكنها
فلما حل بها لاه العجب وأخذ منه الاناهاش كل مأخذ اذ رأى في الرواق
المعلقة فيه صور أهل هذا البيت السالفين صورة كأنها تمثله بذاته مرسوماً
على قماش قديم لا بسا عدة الحرب كما كانت سنة الناس في القرون الوسطى
لا بملابسه السوداء التي يلبسها اليوم وبينما هو يتأمل في هذه الصورة وفيما
يلبها من الصور اذ وقع بصره على صورة أخرى زادت ارتياحاً ودهشة فتقهقر
خطوتين الى الوراء وهي صورة تمثل ابنه البكر وهو قفى في الثالثة عشرة من
عمره وكان معه في هذا الرواق فاذا تفكر في هذه الصورة الراهية أما أنا
فاني أكاد افزع عند ما أفكر في ان رجلاً من الاحياء يعرف نفسه وابنه
في شخصين مجولين من أهله ماتا من عدة قرون

فليت شعري هل نحن راجعون الى الدنيا بعد الفناء كما روى لنا التاريخ
ذلك عن يؤمنون بالرجعة والتناسخ ؟ اهـ

- ١٥٤٣٤٣ -

آثار علمية ادبية

(حكم الشعوذة والروحانيات والعزائم والطلاسم)

أُتقل فيه فتوى للعلامة ابن حجر الهيتمي ليعتبر بها تجاوزوا الازهر وغيرهم وهي
« وسئل نفع الله به هل من السحر ما يفعله أهل الخلق الذين في الطرقات ولهم
فيها أشياء غريبة كقطع رأس الانسان واعادتها وتداينهم له بعد قطعها وقبل اعادتها
فيجيبهم وجعل نحو دارهم في التراب وغير ذلك مما هو مشهور عنهم وكذا كتابة
الحبة والقبول واخراج الجان ونحو ذلك (فأجاب) بقوله هؤلاء في معنى السحرة
ان لم يكونوا سحرة فلا يجوز لهم هذه الافعال ولا يجوز لاحد ان يقف عليهم لان في
ذلك اغراء لهم على الاستمرار في هذه المعاصي والقبائح الشنيعة وفسادهم قطعي

وفسادهم حقيقي فيجب على كل من قدر منهم من ذلك ومنع الناس من الوقوف عليهم وإذا كان كثير من أئمتنا أفتوا بجريمة المرور بالزينة على أن أكثر أهلها مكرهون على التزيين بخصوص الحرير ورأوا أن التفرج عليها فيه إغراء على فعلها وللحكماء على الأمر بها فما ظنك بالفرجة على هؤلاء الكذبة المارقين والجهلة المفسدين . وفي الموازية من كتب المالكية الذي يقطع يد الرجل أو يدخل السكين في جوف نفسه إن كان سحرا قتل والاعواقب . وسئل ابن أبي زيد عن أئمتهم عن نحو ما في السؤال فقال إن لم يكن في أفعالهم تلك كفر فلا شيء عليهم وتعقبه الرزاني فقال هذا خلاف ما اختاره شيخنا الإمام أنهم سحرة وإن الوقوف عليهم لا يجوز وهو يشبه ظاهر الرواية لابن عبد البر روى ابن نافع في المبسوطة في امرأة أقرت أنها عقدت زوجها عن نفسها أو غيرها أنها تنكل ولا تقتل قال ولوسحر نفسه لم يقتل بذلك قال شيخنا الإمام والظاهر أن فعل المرأة سحر وإن كان فعل ينشأ عنه حادث في أمر منفصل عن محل الفعل فإنه سحر وعن ابن أبي زيد من يعرف الجن وعنده كتب فيها جالب الجن وأمرأؤهم فيصرع المصروع ويأمر بزجر مرده الجن عن السرعة ويحل من عقد عن امرأة، ويكتب كتاب عطف الرجل على المرأة ويؤمن أنه يقتل الجن أفي هذا بأس إذا كان لا يؤذى أحدا وينهي بريا أن لا يتعلمه (كذا) قلت هذا نحو ما أنكره شيخنا من عقد المرأة زوجها والصواب أن التقرب إلى الروحانيات وخدمة ملوك الجان من السحر وهو الذي أضل الخاكم العبيدي لعنه الله حتى ادعى الألوهية ولعبت به الشياطين حتى طالب المحال وهو مجبول على النقص وفعل أفاعيل من لا يؤمن بالآخرة . وعن ابن أبي زيد أيضا لا يجوز الجعل على إخراج الجان من الإنسان لأنه لا يعرف حقيقته ولا يوقف عليه ولا ينبغي لأهل الورع فعله ولا لغيرهم وكذا الجعل على حل المربوط والمسحور . وسئل أيضا عن يكتب كتاب عطف لامرأة أعرض عنها زوجها ليقبل عليها وتكتفى شره فاجاب اما ما بين الزوجين فارجد ان يكون حقيقيا يكتب القرآن وغيره مما لا يستنكر ولا يشترط في جملة . قلت وهذا خلاف ما تقدم له إلا أن يقال إن هذا بالرقى الظاهرة الحسن كبرقي أبي سعيد الحنطري رضي الله عنه سعيد الحلي المدون بالفائحة انتهى

ومذهبنا ان كل عزيمة مقروءة أو مكتوبة ان كان فيها اسم لا يعرف معناه فهي محرمة القراءة والكتابة سواء في ذلك المصروع وغيره وان كانت العزيمة أو الرقيا مشتملة على أسماء الله تعالى وآياته والاقسام به وبأنبيائه وملائكته جازت قراءتها على المصروع وغيره وكتابتها كذلك وما عدا ذلك من التبخيرات والتدخينات ونحوها مما اعتاده السحرة الذخيرة الحرام الصرف بل الكبيرة بل الكفر بتفصيله المشهور عندنا ومطلقا عند مالك وغيره . وسئل ابن ابي زيد المالكي عن اجر ان يكتب فيها (كذا) نحو اسم الله الذي أضاء به كل ظلمة وكسره كل قوة وجعله على النار فاوقدت وعلى الجنة تنزيت فاقام به عرشه وكرسیه وبه يبعث خلقه وما أشبه ذلك مع قرآن تقدمه فهل بهذا بأس ؟ فقال لم يات هذا في الاحاديث الصحاح وغير هذا من القرآن والسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحب الينا ان يدعى به وذكر في أثناء كلامه ان ذلك لا يجوز الا بعد من التأويل انتهى . ومن صرح بتحريم الرقيا بالاسم الاعجمي الذي لا يعرف معناه (أى كاسماء الطهاطيل وأسماء أهل السكف) ابن رشد المالكي والزمين عبد السلام الشافعي وجماعة من أئمتنا وغيرهم . وقيل وعن ابن المسيب ما يقتضي الجواز لقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه انتهى ولا دليل فيه لانه لم يقل لهم ذلك الا بعد ان سالوه ان عندهم رقيا يرقون بها فقال لهم صلى الله عليه وسلم اعرضوا علي رقاكم فعرضوها عليه فقال علي الله عليه وسلم لا بأس ثم قال من استطاع منكم النخ فلم يقل ذلك الا بعد ان عرف رقاهم وانه لا محذور فيها . وذكر بعض أئمة المالكية ان من أمر الفير بعمل السحر لا يقتل بالامر بل يؤدب أدبا شديدا كما في المدونة . وسئل بعضهم عن رجل صالح يكتب للحمى ويرقي ويعمل النشر ويعالج أصحاب الصرع والجنون بأسماء الله والخواتم والعزائم وينتفع بذلك كله من عمله ولا يأخذ على ذلك الاجور فهل له بذلك أجر ؟ فاجاب أما الكتب للحمى والرقى وعمل النشر بالقرآن والمعروف من ذكر الله تعالى فلا بأس به وأما معالجة المصروع بالجنون بالخواتم والعزائم ففعل المبطلين فانه من المنكر والباطل الذي لا يفعله ولا يشتغل به من فيه خير أودين فان كان هذا الرجل جاهلا بما عليه في هذا فينبغي أن ينهى عنه ويبصر فيما عليه فيه حتي لا يعود الى الاشتغال به اه فتوى ابن حجر ولا يخفى انه ليس كل ما يفرضه الفقهاء ابيان حكمه يكون واقعا أو مما يقع فانهم أحيانا يفرضون المستحيل عادة بل وعقلا كما صرحوا به